المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
ورقة سياسات



ورقة سياسات · EOSP-2026-165

الشراكة الأوروبية الخليجية
بين الاتفاقات الثنائية
والتكامل الإقليمي

خيارات الدبلوماسية الاقتصادية لبناء سلاسل قيمة مشتركة

روما · 4 أكتوبر 2026 · عام للنشر
قدّمها ناصر زهير
المستشار الدبلوماسي والاقتصادي
في المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية

الشراكة الأوروبية الخليجية بين الاتفاقات الثنائية والتكامل الإقليمي

خيارات الدبلوماسية الاقتصادية لبناء سلاسل قيمة مشتركة

التقدير التنفيذي

المسار الأنسب يجمع تقدماً ثنائياً مع تنسيق خليجي يحمي عمل الموردين عبر الحدود. تُقيَّم المشاريع بأربع بوابات للمشروعية والتشغيل والجدوى والمنفعة التنموية؛ فلا يعوض إعلان استثماري كبير خللاً حاسماً في إحداها. التوسع مشروط بنتائج تشغيل موثقة وحدود معلنة للمخاطر العامة.

الاستنتاجات الرئيسية

- المسارات المطروحة تفاوضية ولا تثبت حقوق نفاذ نافذة. [1]
- أرصدة الاستثمار تختلف عن تدفقات التجارة ولا تثبت كفاءة المشاريع. [3]
- التعاون الثنائي قد يخدم التكامل إذا عالج اختلاف القواعد ولم يكافئ التحويل الاسمي.
- ذكر الممر الاقتصادي لا يثبت اكتمال الشبكة أو تحقيق وفورات. [6]

سؤال القرار والفرصة الحالية

كيف تستطيع أوروبا ودول مجلس التعاون تحويل العلاقات الاقتصادية إلى استثمارات إنتاجية من دون أن تؤدي الاتفاقات الثنائية إلى تجزئة السوق الخليجية؟ تستهدف الورقة المسؤولين عن التجارة والاستثمار والدبلوماسية الاقتصادية، وتتناول اختيار مستوى التفاوض وشروط تنفيذ المشاريع. لا تقترح التعامل مع الخليج كسوق متطابقة، ولا تفترض أن اتفاقاً واحداً يناسب القطاعات والدول كلها.

توضح مشاورة المفوضية الأوروبية المفتوحة في 16 يونيو 2026 أن التعاون المقبل قد يأخذ شكل اتفاق تجارة حرة إقليمي، أو اتفاقات ثنائية، أو اتفاقات شراكة استراتيجية تشمل التجارة والاستثمار والتعاون التنظيمي. وتشير إلى استمرار التفاوض التجاري مع الإمارات. هذه مسارات تفاوض وليست حقوق نفاذ نافذة أو نتائج اقتصادية متحققة. وينتهي أجل المشاورة في 19 أكتوبر 2026. [1]

أعلن المجلس الأوروبي في 4 سبتمبر أن القمة الأوروبية الخليجية الثانية مقررة في السعودية يوم 24 أكتوبر 2026. حتى تاريخ هذه الورقة، تظل القمة حدثاً مقبلاً، ولا يجوز نسب قرارات إليها. [2] تمنح هذه المواعيد فرصة لإعداد أولويات محددة، لكنها لا تبرر استعجال التزامات مالية قبل معرفة قواعد التنفيذ والمسؤولية.

ما الذي تكشفه العلاقات الاقتصادية

تُظهر بيانات المفوضية تجارة خدمات ثنائية بقيمة 84.4 مليار يورو في 2024، ورصيد استثمارات أوروبية مباشرة في الخليج بلغ 163.1 مليار يورو في العام نفسه، مقابل 189.8 مليار يورو من الخليج في الاتحاد. الأرصدة ليست تدفقات سنوية أو تعهدات جديدة، والقيم الإجمالية لا تحدد توزيع المنافع أو كفاءة المشاريع. [3] لذلك تقرأ الورقة هذه البيانات دليلاً على عمق العلاقة، لا دليلاً كافياً على تكامل صناعي ناجح.

تذكر المفوضية أن دول المجلس كوّنت اتحاداً جمركياً وتعمل لاستكمال السوق الداخلية. [3] يخلق ذلك سبباً لتقييم الاتفاقات الثنائية على مستوى المنطقة، حتى إذا جرى التفاوض عليها مع دولة واحدة. فالمصنع قد يقع في دولة، ويستخدم مدخلاً من أخرى، ويعتمد على منفذ أو خدمة لوجستية في ثالثة. إذا بقيت متطلبات المنشأ والاعتماد والتخليص غير متوافقة، فقد تصبح المسافة التنظيمية أهم من المسافة الجغرافية.

في فبراير 2026 وصف الأمين العام لمجلس التعاون الاتجاه المرغوب بأنه انتقال إلى سلاسل قيمة مشتركة، وشدد على تقاسم المخاطر وبناء علاقة اقتصادية طويلة الأجل. [4] هذا موقف رسمي بشأن الطموح؛ لا تقيس الورقة به إنتاجاً إضافياً أو وظائف تحققت. القيمة التحليلية هي تحويل هذا الطموح إلى أسئلة يمكن للمفاوض والمستثمر الإجابة عنها قبل تخصيص المال.

مقارنة مسارات الشراكة

يمنح المسار الإقليمي فرصة لتقليل تعدد القواعد على نطاق الخليج، لكنه يحتاج تنسيقاً بين أولويات وطنية مختلفة، وقد يتأخر إذا رُبط كل تقدم باتفاق شامل. تكلفته المحتملة هي تأجيل تعاون جاهز في قطاع محدد. وتصبح ميزته أقوى عندما يعتمد النشاط على أكثر من دولة أو عندما يكون اختلاف القواعد عائقاً فعلياً أمام الموردين.

يسمح المسار الثنائي بالتقدم مع الطرف المستعد، ويمكن أن يعالج احتياجات تنظيمية أو استثمارية دقيقة. مخاطره هي تكرار الالتزامات، ومنافسة الحوافز، وتحول الدولة المتعاقدة إلى نقطة مغلقة بدل بوابة لشبكة إنتاج إقليمية. لا تكون الثنائية ضارة بذاتها؛ الضرر ينشأ إذا كافأت تحويل التجارة أو نقل التجميع الاسمي من دون زيادة القيمة المضافة.

يصلح التعاون القطاعي لاختبار مسألة محددة، مثل توثيق المستندات الجمركية أو اعتماد الموردين أو التدريب. لكنه ليس بديلاً قانونياً تلقائياً عن اتفاق تجاري، ولا يمنح امتيازات منشأ أو دخول سوق من دون أساس مختص. يدعم بيان القمة الأولى في أكتوبر 2024 الأطر الإقليمية والثنائية معاً والتعاون في المعايير وسلاسل القيمة. [5] تستنتج الورقة أن الاختيار الأنسب هو فصل ما يحتاج قواعد مشتركة عما يمكن تنفيذه بعقود محددة.

اختبار التوافق الإقليمي للمشاريع

تقترح الورقة اختباراً من أربع بوابات لا يعتمد مجموع نقاط يخفي عيباً حاسماً. تبدأ البوابة القانونية بتحديد الصلاحية والالتزامات النافذة، وما إذا كانت المدخلات من دولة خليجية أخرى تحتفظ بمعاملتها المطلوبة. لا يُفترض تراكم المنشأ بين دول متعددة لمجرد وجود اتحاد جمركي؛ يلزم فحص نص الاتفاق والقواعد المعنية بواسطة الجهات القانونية المختصة.

تبحث البوابة التشغيلية في قدرة المورد على تسليم المنتج المعتمد إلى العميل، مع تحديد المسؤول عن التخليص والاختبار والتأمين وحل النزاع. ثم تفحص البوابة الاقتصادية الكلفة طوال دورة المشروع، بما فيها التدريب والصيانة والتمويل وتوقف الإمدادات. المشروع الذي لا يستمر إلا بإعانة دائمة أو ضمان طلب غير محدود يحتاج إعادة تصميم، مهما كان حجمه الإعلامي.

تختبر البوابة التنموية ما إذا كانت المشاركة تتيح لموردين محليين مؤهلين دخول السلسلة، وتنقل مهارات قابلة للاستخدام خارج العقد الأول. وجود مكتب محلي أو نسبة مشتريات داخلية لا يثبتان اكتساب المعرفة. يتطلب التقييم عقود تدريب ومسؤولية واضحة عن الجودة، ومؤشرات مستقلة عن قيمة الإنفاق. إذا أخفق مشروع في الشرعية أو السلامة المالية فلا تعوضه نقاط النجاح في بوابات أخرى.

يمكن تطبيق الاختبار على مكونات الطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية الرقمية كحالتين أوليتين، بعد دراسات جدوى مستقلة. في الأولى، يُبحث توافق الاعتماد والقدرة على الصيانة وتكلفة المدخلات. وفي الثانية، يُبحث قبول المستندات وحماية البيانات وتقليل زمن المعاملة. هذه أمثلة لتصميم اختبار وليست مشروعات ثبتت ربحيتها أو توصيات شراء لشركات بعينها.

الممرات الاقتصادية كاختبار للتنفيذ

تدرج ورقة المعلومات الرسمية للعلاقة الأوروبية الهندية في 2026 الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا ضمن التعاون في الربط. [6] لا تثبت الإشارة إلى المبادرة اكتمال الشبكة أو وجود تدفقات تجارية عبر مسار متصل. ينبغي تقييم كل مقطع وتمويله والتزاماته وخياراته البديلة، بدلاً من حساب وفورات مفترضة للممر كله.

توصي الورقة بأن يبدأ التعاون بالمشكلات التي يواجهها المستخدم: هل تصل الشحنة إلى الوجهة في وقت متوقع، وهل تقبل وثائقها، ومن يتحمل التأخير؟ يمكن لتوحيد إجراءات رقمية محددة أن يخلق منفعة قبل اكتمال مشروع بنية تحتية كبير. لكن الاستعاضة عن الاختناق المادي بإعلان منصة رقمية لا تكفي؛ تُقاس الخدمة بوقت المعاملة وتكرار الأعطال وكلفة الامتثال.

تبقى الممرات معرضة لمخاطر أمنية وتجارية وتمويلية. يحتاج المقرض والمشغل إلى شروط توقف ومراجعة، وإلى بدائل نقل دون الاعتماد على افتراض الاستقرار الدائم. لا ينبغي تحويل المخاطر الخاصة تلقائياً إلى ضمان حكومي شامل. يُبرَّر تحمل المال العام لخطر محدد فقط عندما تُعرف المنفعة العامة، ويُحدد المستفيد، وتُنشر حدود الالتزام الممكنة.

برنامج العمل المقترح

خلال التسعين يوماً الأولى، تكلف المفوضية والجهات الخليجية المختصة فريقاً فنياً محدوداً بحصر التعارضات المحتملة بين المسارات الثنائية ومتطلبات النشاط الإقليمي. ينتج الفريق قائمة مسائل قابلة للحل، لا مؤسسة جديدة بصلاحيات غامضة. تُحال مسائل الاختصاص والمنشأ إلى المسؤولين القانونيين، وتُفصل عن الترويج الاستثماري.

خلال ثلاثة إلى ستة أشهر، تختار السلطات والشركات المعنية اختبارين صغيرين بعد توثيق خط الأساس، أحدهما لاعتماد موردين والآخر لمعالجة مستندات شحن. يُعلن معيار الاختيار وتوزيع المسؤوليات، ويُتاح دخول الموردين المؤهلين خارج دائرة الشركات الكبرى. لا يُعتمد زمن مستهدف قبل قياس الوضع القائم، ولا ينسب تحسن إلى الاختبار إذا تغير حجم الطلب أو المسار التجاري جذرياً.

تضع الجهات الممولة قبل التوقيع سقفاً للضمان وآلية للتسعير وتقاسم الخسائر وخروجاً تعاقدياً إذا تعذر التنفيذ. تُختبر الجدوى في حالات انخفاض الطلب وارتفاع تكلفة رأس المال وتعطل النقل، من دون افتراض نسب احتمال غير متاحة. أما التوسع بعد ستة إلى اثني عشر شهراً فيرتبط بتحسن موثق في التشغيل ومشاركة الموردين، لا بانتهاء مدة زمنية فقط.

تراجع الجهات المختصة سنوياً أثر الاتفاقات على نشاط المنطقة، وتُنشر نتائج إجمالية تحمي الأسرار التجارية. إذا تركزت المنفعة في تحويل التجارة أو ارتفع عبء الدعم من دون قدرة إنتاجية، يعاد النظر في الحوافز. وإذا أثبت تعاون ثنائي منفعة قابلة للتكرار، يبحث تعميم الإجراء على مستوى المجلس وفق الاختصاص والقانون، لا فرض نموذج واحد على الدول الست.

المنهج وحدود الاستنتاج

هذه دراسة مكتبية للوثائق العامة الأولية المتاحة حتى 4 أكتوبر 2026. تميز الإحالات بين بيانات تاريخية ومواقف تفاوضية، وتقدم البوابات وبرنامج العمل باعتبارهما اقتراحاً تحليلياً. لم تُجر مقابلات أو نمذجة اقتصادية أو تقدير كمي لخلق الوظائف. يتطلب تطبيق الاختبار بيانات شركات ومشروعات ومراجعة قانونية لا توفرها الوثائق العامة.

توجد فروق طفيفة بين المجاميع السلعية المنشورة في الصفحات الأوروبية، كما تختلف تواريخ البيانات وتغطيتها. [2][3] لذلك لا تُبنى المفاضلة على رقم سلعي واحد، ولا تُجمع أرصدة الاستثمار مع تدفقات التجارة. الأثر المتوقع مشروط بنصوص الاتفاقات وقدرة التنفيذ والطلب. وتقدم الورقة إطاراً لاتخاذ القرار، لا تقديراً كمياً للعائد من اتفاق أو مشروع بعينه.

توصيات السياسات

- تحصر المفوضية والجهات الخليجية التعارضات التنظيمية خلال تسعين يوماً.
- تختار السلطات والشركات اختبارين بعد قياس خط الأساس خلال ثلاثة إلى ستة أشهر.
- تحدد الجهات الممولة سقف الضمان وتقاسم الخسائر قبل التوقيع.
- يرتبط التوسع بعد ستة إلى اثني عشر شهراً بتحسن تشغيل ومشاركة موردين موثقين.
- تراجع الجهات المختصة الأثر الإقليمي سنوياً وتنشر نتائج إجمالية.

مصفوفة القرار والمتابعة

دليل التقدم	الأفق الزمني للقرار	الأولوية
قائمة تعارضات ومسؤوليات	تسعون يوماً	حصر المسائل التنظيمية بواسطة الجهات المختصة
خط أساس ومعيار اختيار	ثلاثة إلى ستة أشهر	اختبار اعتماد الموردين ومستندات الشحن
سقف ضمان وآلية خسائر	قبل التوقيع	تحديد التعرض العام ومسؤولية الممول
تحسن موثق وموردون مشاركون	ستة إلى اثني عشر شهراً	توسيع المشروع بعد تحقق النتائج
نتائج إجمالية منشورة	سنوياً	مراجعة أثر الاتفاقات على التكامل الإقليمي

مؤشرات تستحق المتابعة

- زمن المعاملة وتكرار الأعطال مقارنة بخط الأساس.
- الموردون المؤهلون الذين يستطيعون التسليم عبر الحدود.
- المهارات والقدرات المثبتة لا قيمة الإنفاق وحدها.
- التزامات الضمان والمخاطر المتبقية وتقدم معالجتها.

المصادر والمنهج

مراجعة مكتبية لستة مصادر أولية متاحة حتى 4 أكتوبر 2026. البوابات والمواعيد توصيات تحليلية، وليست نتائج مقاسة. لم تُجر مقابلات أو نمذجة اقتصادية أو تقديرات كمية لخلق الوظائف. يتطلب التطبيق بيانات الشركات والمشروعات ومراجعة قانونية متخصصة.

- [1] المفوضية الأوروبية، مشاورة مفتوحة بشأن تقييم أثر التجارة في الاستدامة لدعم المفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي. 16 يونيو 2026.
- [2] المجلس الأوروبي، الإعلان عن القمة الثانية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. 4 سبتمبر 2026.
- [3] المفوضية الأوروبية، العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع منطقة الخليج. تاريخ الاطلاع 4 أكتوبر 2026.
- [4] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العلاقات الاقتصادية وسلاسل القيمة المشتركة. 3 فبراير 2026.
- [5] البيان المشترك للقمة الأولى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. 16 أكتوبر 2024.
- [6] الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي، ورقة حقائق عن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والهند، الربط. 2026.

المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية
«...منصة أوروبية مستقلة للحوار في السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، مقرها روما.»

روما
© 2026 المنظمة الأوروبية للسياسات الاستراتيجية، روما. يجوز الاستشهاد بهذه الورقة مع ذكر المصدر.